

## إدارة ترامب تشرع عن وجود إسرائيل

ماجد كيالي

كاتب سياسي فلسطيني

واضح من مجمل السياسات التي تنتهجها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في شأن القضية الفلسطينية، بأنها تشتمل بداهة كبير في اتجاهين: يستهدف الاتجاه الأول تغيير مبنى ومعنى تلك القضية جملة وتفصيلاً. ويسعى الثاني إلى تغيير مكانة إسرائيل في المنطقة، باعتبارها كياناً طبيعياً وعادياً، كغيرها من الأنظمة.

في الواقع فإن هذا وحده يمكن أن يفسر التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو بخصوص المستوطنات، أضفى بومبيو شرعية على الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل في الضفة الغربية. ويأتي هذا الاعتراف كامتداد لاعتراض إدارة ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل (أواخر 2017)، ولسياساتها الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين، بوقفها تمويل منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (التابعة للأمم المتحدة أواخر 2018)، وبمحاولتها إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين، بإخراج أبنائهم وأحفادهم من ذلك التعريف، وبسعيها إلى نزع شرعية منظمة التحرير، وإغلاق مكتبها في واشنطن (أواخر 2018)، بالإضافة إلى وقفها تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأرض

المحتلة (أواسط 2018)؛ وطبعاً تأتي في السياق ذاته شرعنتها السيادة الإسرائيلية على الجولان السورية المحتلة (مارس 2019).

على ذلك، يفترض بالقيادة الفلسطينية أن تدرك جيداً أن إدارة البيت الأبيض، عبر الاتجاهين المذكورين، تبعد برسائل مفادها، أولاً، أن الولايات المتحدة لم تعد معنية بعملية التسوية، ولا باتفاق أوسلو، الذي وقع في البيت الأبيض (سبتمبر 1993)، وإنما هي معنية بعكس ذلك، وتحديدًا بالقطع مع تلك العملية، والانتهاه من ذلك الاتفاق.

اهتمام الإدارة الأميركية بالموضوع الفلسطيني، بات يختصر بإبقاء كيان السلطة الفلسطينية عند حدود الحكم الذاتي، وإنهاء ما يسمى قضايا الحل النهائي (قضية اللاجئين، القدس، المستوطنات، الحدود).

ثانياً، إن الولايات المتحدة انتهت من دورها كراع لعملية السلام، مشهورة انحيازها النام لإسرائيل، في كل ما يتعلق بحقوق الفلسطينيين. ثالثاً،

إن اهتمام الإدارة الأميركية بالموضوع الفلسطيني، بات يختصر بإبقاء كيان السلطة الفلسطينية عند حدود الحكم الذاتي، وإنهاء ما يسمى قضايا الحل النهائي (اللاجئين، القدس، المستوطنات، الحدود). رابعاً، إن اهتمام الإدارة الأميركية حالياً، في محاولة منها استثمار الظروف العربية والإقليمية الراهنة، بات يتركز على شرعنة وجود إسرائيل، من كل النواحي، وتطبيع علاقاتها في محيطها.

من كل ما تقدم يمكن الاستنتاج، بأن إدارة ترامب ليست فقط تغير روح القضية الفلسطينية، وإنما هي تغير بنية السياسة الخارجية الأميركية، أيضاً، وتخرج نفسها من دائرة الالتزام بالقرارات الدولية، ومعلوم أن رؤساء الولايات المتحدة، منذ مؤتمر مدريد (1991) في عهد الرئيس جورج بوش، وعقد اتفاق أوسلو (1993)، ومفاوضات كامب ديفيد 2 (2000) في عهد الرئيس بيل كلينتون، وطرح خطة خارطة الطريق (2002)، ومؤتمر أنا بوليس (2007) إبان عهد الرئيس جورج بوش الابن، والمفاوضات في عهد الرئيس باراك أوباما (2013، 2014)، ظلوا محافظين على صورة الولايات المتحدة (ولو الشكلية)، باعتبارها راعياً للمفاوضات وكوسيط "محايد"، بين إسرائيل والفلسطينيين، مع تمسكها بعملية التسوية، وضمانها استقرار السلطة الفلسطينية، بيد أن إدارة ترامب اطاحت بكل ذلك.



في غمرة مراهنتها المتسارعة على الاتفاق المذكور (الذي وقعته في البيت الأبيض)، لم تبذل الجهود اللازمة للمساومة وقتها، بحض الإدارة الأميركية على التدخل لدى الكونغرس لإلغاء هذا القانون.

يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ضمن قانون "مكافحة الإرهاب"، علماً أن هذا القانون يجرّم، ضمن إجراءات أخرى، فتح مكتب للمنظمة في الأراضي الأميركية، والمشكلة أن القيادة الفلسطينية

## أسطورة «السياسي المستقل» في تونس

بإمكان القول إن النهضة استفحرت في خزانها السياسي الناعم، حيث التأييد دون ولاء، والقرب دون انتماء، والاتقاء دون انصهار. وقد تمكنت بعد انتزاعها رئاسة البرلمان من تقديم فرس رهان (مع حفظ الألقاب واحترام الأشخاص) يعيد الكرة السياسية إلى ملعب الفرقاء الذين يتنادون بـ"شخصية مستقلة" لإبرام التحالفات الحكومية.

ومركّز بل هو مقدّم على أكثر من عشرة أسماء وقع تداولها قبل ظهور الدخان الأبيض من مقر النهضة. قد يكون من السذاجة أن تقدّم حركة النهضة شخصية لأعلى منصب في الدولة يحظى بأعلى صلاحيات القرار ومن شأنه أن يضعها في وضعية إخراج في حال استعصم عليها في البرلمان، كما استعصم من سبقه على رئاسة الجمهورية والحزب. ومن السذاجة أيضاً ألا تكون هذه الشخصية مؤتمنة الجانب وبعيدة كل البعد عن المغامرة بشقّ عصا طاعة المرشد والراشد.

بهذا المعنى، فالرجل ليس مستقلاً بمفهوم القوى السياسية الداعمة له، وليس مستقلاً أيضاً عن المنظمات الحزبية التي اشتغل معها إبان حكم الترويكا. وقد يكون من غير المنطقي أن تطالبه بأن يكون مستقلاً في بيئة ونظام سياسي يفرضان على الحزب الحاكم تسمية رئيس الوزراء واقتراحه على رئاسة الجمهورية.

وكما أن المهدي جمعة جاء بعناوين الاستقلالية واتضح في الأخير أنه رجل "سياسة" في نفس الوقت، وكما جاء الحبيب الصيد بشعارات الحياد وأكدت الوقائع السياسية أنه رجل "النداء الضعيف"، يجري اليوم استخدام الحبيب الجملي تحت عناوين التكنولوجيا في حين أنه لم يدخل إلى الدولة إلا من باب النهضة وأخواتها. هل سيتمكن الرجل من إيجاد طبخة حكومية تجمع بين "أطماع الأحزاب" و"طموحاتها"، وبين إكراهات الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبين انتظارات الداخل وتخوفات الخارج؟

رئيس الحكومة ليس مستقلاً، ولن يكون الكثير من وزرائه أيضاً، الذين سيأتون من أحزاب معينة وحسابات الحقل والبيدر. وعوضاً عن التركيز على أسئلة الهويات السياسية القريبة والبعيدة، من الواجب التساؤل عن البرامج الاجتماعية والاقتصادية وعن قضايا التهريب والإرهاب والفساد الراسخ في دواليب الدولة، وعن التضخم المالي وانهايار العملة، هذه هي القضايا الأساسية التي تفرض الانحياز والانخراط وعدم الحياد أو الاستقلالية.

يمكن القول إن اختيار الجملي باعتباره شخصية قريبة من النهضة، لكنها غير نهضوية تنظيمياً، فيه الكثير من الدهاء والنكاه من قبل النهضة من أجل تجنّب "سيناريو يوسف الشاهد" الذي جاء من داخل النداء وثيق صفوفه.

كما أن النهضة تسعى من خلال اختيار الجملي إلى استدراج "فرقاء التيار الثوري" الذين يطالبون بشخصية مستقلة في رئاسة الحكومة، دون نسيان سيرة الرجل اللبنة والهادئة مقارنة بباقي الأسماء الأخرى. وهنا

أمين بن مسعود  
كاتب ومحلل سياسي  
تونسي

في الكثير من الأحيان تفرّض إكراهات التعاطي الحزبي والإعلامي مع الواقع السياسي "أساطير مؤسسة" غير متناسقة مع الحقيقة والنطق وطبائع الأمور. وسرعان ما تتحوّل بمقتضى سيرورة الزمن إلى واقع مسلّم به في صلب التجاذب بين الكتل النيابية والقوى البرلمانية في البلاد. ثم ما تلبث تلك الأسطورة أن تتوّل إلى التلاشي بقوة الحقيقة، عندما تكشف ضبابية الأشياء أمام الأعين. من بين الأساطير السياسية التي تُسوّق لدى الرأي العام التونسي على الأقل، أسطورة "رئيس الحكومة المستقل" عن كافة الانحيازات السياسية والانجاذبات الفكرية والحسابات الحزبية. وكأنه رجل دولة من عالم ما بعد الحداثة حيث الخوارزميات الباردة والعقل الصارم والحاسم.

النهضة تمكنت، بعد انتزاعها رئاسة البرلمان، من تقديم رئيس للحكومة يعيد الكرة السياسية إلى ملعب الفرقاء الذين يتنادون بـ"شخصية مستقلة" لإبرام التحالفات الحكومية

في حين أنّ كافة التجارب السياسية التي عاشتها تونس منذ بداية حكومات ما بعد الثورة، أثبتت أنّ كافة الذين قدّموا وقدموا باسم "التكنوقراط" ليسوا سوى شخصيات سياسية لها عناوين فكرية واختيارات سياسية واضحة. وقد انخرط أغلبهم ضمن العمل الحزبي بمجرد مغادرة الوزارات والدواوين.

اليوم، تعاد تقريبا نفس الأسطوانة السياسية المشروخة، بأسماء جديدة، ولن يكون آخرها رئيس الحكومة المكلف السيد الحبيب الجملي. صحيح أنّ الجملي لم يكن يوماً قيادياً في حركة النهضة أو في التيار الإسلامي بشكل عام، أو في باقي الأحزاب السياسية التونسية. وصحيح أيضاً أنّ الرجل اشتغل في حكومة الترويكا الأولى ككاتب دولة معني بالشؤون الفلاحية ولم يعرف في البدء إلى أيّ جهة سياسية ينسب. لكن الصحيح أيضاً أنّ الجملي استقدم لرئاسة الحكومة مباشرة من المطبخ الداخلي لحركة النهضة ومدعوم من مجلس شوراها ومكتبها التنفيذي،

## سياسة الأمر الواقع تحكم تركيا

تشيبار كيبر

كاتب متابع للشأن التركي

إسلامي. لكن تشورا لا تحظى حقاً بنفس المكانة التي تتمتع بها أختها الصغرى آيا صوفيا الأكثر تميزاً لدى الرأي العام.

جرى تشييد آيا صوفيا في القرن السادس، وتميزت بأكثر قبّة بُنيت منذ ما يقرب من ألف عام، حتى تحولت إلى واحد من أروع المساجد في العالم الإسلامي بعد الفتح العثماني لإسطنبول في العام 1453. وكان تحويلها إلى متحف في العام 1935 -تمشياً مع القيم العلمانية للجمهورية الوليدة آنذاك- مقارن لقلق شديد للمحافظين دينياً في تركيا. ظلت مسألة إعادة تحويلها إلى مسجد مطلباً ينادي به الإسلاميون لعقود من الزمن، وهي الدعوة التي جدها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في شهر مارس الماضي. وزاد حضور المصلين بالفعل أكثر فأكثر على مر السنين. وفي العام 2016 جرى تعيين أول إمام لهم منذ 81 سنة، وفي العام الماضي أمّ أردوغان بنفسه إحدى الصلوات هناك. وبعد مرور شهرين، حضر نحو 2500 من المصلين في يوم واحد أداء الصلاة. وعقب اكتمال عملية إعادة تحويل آيا صوفيا في نهاية المطاف، ستصبح مسجداً فعلياً كغيره من المساجد الأخرى.

غير أن هذا الحكم بالأمر الواقع لا يقتصر على محاولات الظهور الرمزي بين الأيديولوجيات المتنافسة فحسب، بل كانت له أيضاً نتائج كبيرة ملموسة أبرزها التغيير الكامل لنظام الحكم.

فقد تمخض استفتاء دستوري أجري في شهر أبريل من العام 2017 عن إنهاء نظام برلماني أدار البلاد ما يقرب من قرن من الزمان، ليحل محله نظام رئاسي تنفيذي. ومُنح الرئيس سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على كل مناحي الدولة تقريباً، بما في ذلك معظم الضوابط والموازين.

ولكن بحلول الوقت الذي تم فيه تقنين ذلك عن طريق الاستفتاء، كانت تركيا قد خضعت لهذا النظام بالفعل على مدى سنوات. بل إن رئيس الوزراء التركي آنذاك كان علي يلديريم قال ذلك قبل شهر من الإعلان عن هذا الاستفتاء، إذ أشار إلى أن النظام الرئاسي هو "الوضع الفعلي" القائم في البلاد أصلاً وأن الوقت قد حان لتعديل الدستور وفقاً لذلك.

ويعد التصويت لصالح التعديلات الدستورية بفارق ضئيل في الاستفتاء، الذي أجري في ظل حالة طوارئ قيدت بشدة حملة المعارضة، رد أردوغان على الانتقادات الموجهة إلى النتيجة بمثل قديم يقول "من أمسك بجواد اجتاز بالفعل أسدكار (حي في إسطنبول)". تلك عبارة تعني "ما حدث قد حدث وانتهى"، إنه الأمر الواقع. ومن الزحف العمراني الجامع إلى إجراء تغييرات جزئية في المناهج الدراسية وإصلاح التعليم نفسه، يجد الأتراك أنفسهم مضطرين إلى قبول أن ما حدث قد حدث وانتهى، ويزداد قبولهم لهذا الأمر الواقع يوماً بعد يوم.



العرب  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حزام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk